**جامعة الجزائر 3**

**كلية علوم الإعلام والاتصال**

**قسم الإعلام**

**السنة الثانية/ المجموعة الثانية/ الأفواج: من 11 إلى 20**

**السداسي الثاني/ مقياس: قضايا دولية معاصرة (محاضرة)**

**الأستاذة: كريمة بوفلاقة**

# المحاضرة الرابعة: الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول:

## أولا: تعريف الهجرة والهجرة غير الشرعية:

**الهجرة** بمفهومها العام تعني: "انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هروبا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة"، كما قد يقصد بها: "انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي".

فالهجرة هي عملية مغادرة لأرض الوطن تجاه أماكن أخرى من العالم حيث تتوّفر سبل تحسين الحياة وللخروج من وضعية اجتماعية لعيش أخرى أفضل، وتكون دوافع هذه المغادرة عديدة ومتنوعة كل حسب أسبابه الخاصة وأهدافه المرسومة بصورة مسبقة.

وعلى مر الزمان؛ أتاحت الثورة الصناعية والاستعمار الأوروبي ثم الحرب العالمية الأولى

والثانية هجرات الملايين من الأشخاص عبر العالم هروبا من الموت وبحثا عن ظروف حياة أحسن.

في حين **الهجرة غير الشرعية** والتي يطلق عليها مصطلحات أخرى على **غرار الهجرة السرية، الهجرة غير الرسمية** أو **الهجرة غير المرخص بها** أو **الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير المنظمة** أو **الحرقة**، فينظر إليها على أنها: "رحيل فرد أو مجموعة من الأفراد خارج البلد بصورة غير قانونية خارج نطاق ما يسمح به القانون الدولي، بحثا عن سبل حياة كريمة ومستقبل أفضل، حيث ينتهك الراحل القوانين والتشريعات التي تسمح له بالتنقل ويخالف النظم الدولية المتعارف عليها بطلب تصريح الدخول أو فيزا لتشريع الإقامة".

وفي **القانون الجزائري** تعرف الهجرة غير الشرعية "بأنها : "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".

ويستخدم في الجزائر وبلاد المغرب العربي عموما مصطلح **الحراقة**؛ الذي يعني أن القائم بالفعل وهو المهاجر يحرق كل مراحل التقدم لطلب الهجرة وربما يحرق كل وثائق ثبوتيته في معنى آخر، أو أن يقطع المهاجر مختلف الروابط مع أهله وبلده.

فمن خلال كل هذه التعاريف يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية هي: "التنقل إلى بلد أخر دون وثائق رسمية كالتأشيرة والتي تسمح للمهاجر بالإقامة في البلد محل التواجد."

**ثانيا: حجم الظاهرة:**

تتضارب الإحصائيات بشان الهجرة غير الشرعية في العالم، فمنظمة العمل الدولية تقدر نسبتها بـ 10 إلى 15 بالمئة من حجم المهاجرين عبر العالم البالغ عددهم حسب الإحصاءات

الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخصا، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا وحدها بلغ 1.5 مليون شخص، كما تقدر الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات العشر الأخيرة إلى دول العالم المتقدم بحوالي 155 مليون شخص، وتشير الإحصائيات العربية إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة بـ 300 بالمئة؛ مما يشكل استنزافا للموارد البشرية لبلداننا العربية.

**ثالثا: أسباب الهجرة غير الشرعية:**

ينتمي أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان **العالم الثالث**، الذين يحاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل **الولايات المتحدة** و **دول الاتحاد الأوروبي**. **وبسبب** صعوبة الوصول نحو الضفة الشمالية للمتوسط يسعى جزء من سكان الضفة الجنوبية بلوغها بكل السبل خاصة في ظل التعقيدات والتشديدات في منح تأشيرات الدخول بصفة رسمية، تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية والتي يمكن حصرها في أسباب سوسيو – إقتصادية، جيو –سياسية، وسوسيو– ثقافية :

**1– البطالة وغياب الأمن الوظيفي:** حيث تعاني دول جنوب المتوسط من ارتفاع في نسب البطالة وصعوبة الحصول على المنصب اللائق، وكذا غياب استراتيجيات تضمن للموظف الاستقرار الوظيفي.

2– **زيادة الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجنوب:** وهو ما أدى إلى زيادة ظاهرة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، لذا يسعى البعض للهجرة نحو أوروبا من تحسين المستوى المادي له ولعائلته.

**3- اختلال التوازن وعدم التناسق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:** والذي يؤدي إلى إنهاك الشباب سنوات طوال من أجل الحصول على شهادات لا قيمة لها في سوق العمل.

4- **تأثر سكان الدول النامية بصفة عامة بنمط العيش الأوروبي:** تولد رغبة لدى البعض للتوجه نحو أوروبا بكل السبل؛ وخاصة مما يعرض على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أو من خلال ما يبرزه العائدون لدولهم من مظاهر الترف، فالدول الأوروبية تمتلك حقيقة أنظمة اقتصادية جد متطورة مما يسمح لمن يتوجه إليها من تحسين مستواه المعيشي.

4- **وفرة شبكات تهريب الأشخاص:** تضمن هذه الشبكات العبور عبر البحر للأفراد مقابل دفع مبلغ مالي معين، وعادة ما تتعامل هذه الشبكات مع أطراف رسمية وغير رسمية، تتباين المبالغ التي يدفعها المهاجرون على حسب خطورة وصعوبة المكان الذي ينوون عبوره.

5- من الناحية السياسية تعد **الحروب والنزاعات الداخلية** الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية من بين أهم دوافع الهجرة السرية.

6- بالإضافة إلى **استبدادية أنظمة الحكم** في بعض الدول التي تكون مصدرا للهجرة غير الشرعية، بحيث غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجزها عن تبني الحكم الراشد يؤدي إلى بروز مظاهر التهميش والاستغلال للشباب مما يولد نزعة لديهم للبحث عن سبل الهجرة بمختلف أشكالها.

7- **العوامل النفسية:** تلعب دورا كبيرا في اختيار سبيل الهجرة غير الشرعية كوسيلة للتهرب من الواقع الذي يعيشه الفرد، وهذا من خلال تبرير الأمر بالعديد من الأسباب على غرار الرغبة في العيش الكريم، الهروب من الأوضاع الصعبة في البلد الأم، وغيرها من التصورات التي

تتشكل في ذهن الفرد.

8- كما يمكن إضافة مجموعة من **المشكلات الاجتماعية** ذات طابع أسري مثل عدم توفر السكن، التسلط الأبوي أو عدم وجود رقابة أبوية جيدة وقلة التوجيه، ناهيك عن مشكل انتشار الآفات الاجتماعية على غرار تعاطي المخدرات واستهلاك الكحوليات، كل هذه الأسباب تدفع بالشاب لإيجاد مفر قبل الوقوع فيها أو للخروج منها.

**رابعا: أثار الهجرة غير الشرعية:**

تنعكس أثار الهجرة غير الشرعية على العديد من الأبعاد سواء من الناحية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية وتتجلى في النقاط التالية:

**من الناحية الأمنية:**

يؤدي تشكل شبكات العبور إلى ظهور جماعات قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية، أو استغلالهم من الناحية الجسدية، ويكون ذلك إما ببيعهم لجهات أخرى لتقوم بإرسالهم إلى مناطق نزاع، أو في تحضيرهم للقيام بعمليات إرهابية في الدولة المستقبلة ،أو حتى استخدامهم في شبكات تجارة المخدرات والدعارة، كما تسمح الهجرة غير الشرعية بتنقل الجماعات الإرهابية وفرارها من بلدانها الأصلية من خلال اختراق جماعات المهاجرين.

كما تزايد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرون غير الشرعيون، وهذا راجع إلى كون أن الشخص المتواجد في بلد ما بطريقة غير شرعية سيجد صعوبة كبيرة للحصول على

عمل؛ مما سيدفع به إلى ممارسة السرقة والنصب والاحتيال وقد يتجه إلى استعمال العنف الجسدي مع ضحاياه وهذا بهدف الحصول على مصدر للأموال.

**2- من الناحية الاقتصادية:**

تؤدي الممارسات غير القانونية التي يمارسها بعض المهاجرين إلى بروز العمالة غير المشروعة خاصة في ورشات البناء أو في المطاعم بحكم كونها عمالة رخيصة الثمن، مما قد يؤثر في نسب التوظيف في البلد المستقبل.

كما سيؤدي إلى ظهور شبكات تمارس التجارة الوهمية في إطار شركات وهمية مخصصة للنصب والاحتيال، ناهيك عن انتشار مختلف جرائم غسيل الأموال، كما أن وصول مهاجرين غير شرعيين إلى دولة معينة سيكبّدها خسائر مادية كبيرة خاصة إذا ما تم حجزهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض.

**3- من الناحية الاجتماعية والصحية:**

يعمل العمال غير الشرعيين عادة في ظروف أكثر سوءاً من غيرهم من العمال، وهناك عدد كبير من أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل تحقيق الربح بأقل التكاليف؛ وفى أسوأ الظروف فإن العمال المهاجرين غير النظاميين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودي، وهم نادراً ما يلجئون للقضاء خشية التعرض للطرد أو الإبعاد؛ وفى العديد من الدول لا يملكون حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم.

كما تتأثر البلدان المستقبلة من خلال تكتل المهاجرين غير الشرعيين مما سيؤدي إلى بروز أحياء عشوائية وفوضوية تنتشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية، مما قد يؤثر حتى على مكونات وقيم مجتمع الدولة المستقبلة، ناهيك عن تناقل الأمراض التي يحملها المهاجرون غير

الشرعيون مثل الايدز والكوليرا وغيرها من الأمراض المستعصية.

**خامسا: بعض الحلول المقترحة للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

في البداية وجب التوقف عن استخدام مصطلحات "**التصدي للهجرة**" "**القضاء على الهجرة**" "**مواجهة الهجرة**"، فكل هذه الأوصاف لا تساعد على تقديم الحلول وإنما تزيد في تكريس النظرة الإقصائية غير الإنسانية المحكومة بالمصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة وعدم قيامها بمساعدة الدول المتخلفة في إيجاد حلول للظاهرة، رغم أنها هي المسؤول الأول عن الخلل الاقتصادي بينها وبين البلدان المتخلفة المستنزفة تاريخيا بفعل **الاستعمار** ثم بفعل **العولمة الاقتصادية**.

وهنا يمكن أن نقترح بعض التوصيات في هذا المجال أهمها:

1- تنظيم الانتقال عبر الحدود، وتقنين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر والدول الأصلية، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

2- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة، خصوصا تلك الاتفاقيات التي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول، ورغم محدودية تلك الحصة إلا أنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة غير الشرعية والحيلولة دون تناميها وكثافتها.

3- أهمية تفعيل التنسيق الإقليمي)كاتحاد المغرب العربي( وتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة

خصوصاً نحو دول الجوار الأوروبي.

4- ضرورة تطوير حكومات الدول المتخلفة لاقتصادياتها وتوفير احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، والتي تعد أيضا أبسط حقوقهم في الحياة التي كفلتها الحقوق والمواثيق الإنسانية.

**بعض المراجع للاستزادة:**


1- ليون بوفير وآخرون، الهجرة الدولية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، الأردن، 1977.

2- محمود سامى و أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد رقم 68، يونيو 2009 .

3- وايت برايان وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004

**المواقع الإلكترونية :**

1- إدريس لكريني، المهاجرون المغاربيون في أوربا وسؤال الاندماج، المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن، العدد 1545 ماي 2006 م ، على الموقع الإلكتروني :

r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64348

1- موقع الأمم المتحدة ،الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متوفر بشكل pdf

**/https://www.un.org/ar/udhrbook**